الأمم المتحدة

E/CN.5/2013/NGO/10

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
27 November 2012
Arabic
Original: English

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الحادية والخمسون

٦-١٥ شباط/فبراير ٢٠١٣

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة: الموضوع ذو الأولوية: التشجيع على تمكين الناس من القضاء على الفقر، والاندماج الاجتماعي وتحقيق العمالة الكاملة وتوفير فرص العمل اللائق للجميع

بيان مقدم من صندوق رامولا بهار الخيري، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

111212 101212 12-60873 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البيان

تؤوي الهند ثلث فقراء العالم. فحوالي ٣٢,٧ في المائة من مجموع سكانها هم دون خط الفقر الدولي المتمثل في ١,٢٥ دولارا في اليوم، على حين أن ٦٨,٧ في المائة يعيشون على أقل من دولارين اثنين في اليوم. ومن بين قوة العمل الهندية التي قوامها ٤٨٧,٦ مليون نسمة، والتي هي ثاني أكبر قوة عمل في العالم، فإن ٥٢ في المائة منها تعمل في قطاع الزراعة، و ١٤ في المائة في قطاع الخدمات، و ٣٤ في المائة في قطاع الصناعة.

وهناك عدة أسباب جذرية للفقر في الهند. أولها أن الأشخاص الأقل مهارة، الذين يواجهون الاستبعاد في التعليم بسبب عوامل اجتماعية تتعلق بالطبقة الاجتماعية ونوع الجنس، ينضمون إلى قوة العمل حيث يعجزون عن المنافسة في سوق عالمية للأسباب نفسها، فيواجهون مرة أخرى الاستبعاد. ومن العوامل الأخرى، ضعف التزام الدولة، ماليا، بجودة التعليم عموما، وبجودة والتزام المعلمين بالمدارس الابتدائية، وبالمناهج الدراسية وإتاحة التعليم العالي، وفرص العمل في قطاعي الخدمات والصناعة. وإضافة إلى ذلك، هناك عجز عن استغلال إمكانات القطاع غير الرسمي الذي يمثل ٩٣ في المائة من قوة العمل الهندية. ومن الحواجز الرئيسية التي تعوق التنمية عدم الجمع بين التعليم الأكاديمي والتعليم المهني. ثم إن الانفجار السكاني يقلل من فعالية المشاريع الرئيسية للتخفيف من وطأة الفقر.

ومؤشر سهولة القيام بالأعمال التجارية هو أهم مؤشر لاقتصاد كاقتصاد الهند، حيث يعمل ٩٣ في المائة من العمال في القطاع غير الرسمي. وترتيب الهند حاليا في هذا الصدد ١٣٢. ومعظم المتطلعين للقيام بأعمال تجارية صغيرة الحجم في القطاع غير الرسمي يواجهون مصاعب في جملة نواحي، منها بدء العمل التجاري (بسبب ما يلزم من إجراءات، ووقت، وتكلفة، وحدة أدنى من رأس المال)؛ والتعامل مع تراخيص البناء (بسبب ما يلزم من إجراءات ووقت وتكلفة)؛ والحصول على الكهرباء؛ وتسجيل الملكية (بسبب ما يلزم من إجراءات، ووقت، وتكلفة لتسجيل العقارات التجارية)؛ والحصول على قروض؛ وحماية المستثمرين؛ ودفع الضرائب.

ويتطلب القضاء على الفقر، والاندماج الاجتماعي، والعمالة الكاملة في الهند، تنفيذ ذلك تنفيذا جماعيا بقيادة الدولة. ويتعين لمثل هذه التدابير التركيز على ما يلي:

(أ) تعزيز نظم التعليم الابتدائي والعالي من حيث جودة المعلمين، وملاءمة المناهج الدراسية للاحتياجات المهنية الحالية؛

(ب) إقامة نظام تعليمي يقوم على الجدارة ويخلو من التحصيص؛

(ج) مواءمة نظام التعليم الجامعي/العالي مع اعتبارات المنافسة واحتياجات الاقتصاد العالمي؛

(د) إيلاء اهتمام خاص إلى إدماج المجتمعات المحلية التي تعاني من الفقر في التعليم النظامي، كتدبير لمكافحة الفقر، وكبح الانفجار السكاني. وينبغي أن يكون هناك نظام تعليمي شامل في كل الولايات الهندية، مما من شأنه تيسير حركة الأيدي العاملة، والحصول على فرص اقتصادية؛

(هـ) إعادة تنشيط قطاع الأعمال الهندي بدعم من المعرفة العملية ومن الدولة، مع التركيز على جملة أشياء، منها المدابغ، وصناعات اللحم البقري والأدوات النحاسية، والحرف اليدوية، وغيرها من المجالات الأهلية؛

(و) استغلال التراث التاريخي الواسع للهند كمقصد مواتٍ للسياحة، وتوفير العمالة للملايين في هذا القطاع بتحسين وسائل النقل الأساسية، ومرافق الإقامة، وسبل الوصول إليها؛

(ز) ربط المجاري المائية الهندية بعضها ببعض لتشجيع التجارة المحلية والدولية؛

(ح) تيسير ممارسة الأعمال التجارية بإزالة الإجراءات الروتينية المتبعة في تقديم الدعم من الدولة لإنشاء مشاريع تجارية صغيرة؛

(ط) ضمان سرعة الموافقة الدواوينية على طلبات الأعمال التجارية الصغيرة والقروض في القطاع غير الرسمي؛

(ي) رصد تنفيذ الحد الأدنى للأجر الذي وضعته منظمة العمل الدولية، واتفاقياتها الأساسية، رصدا فعالا؛

(ك) ضمان فهم الدولة لتشكيل القوة العاملة وتنقيح السياسيات لدعم القطاعات الصغيرة وغير الرسمية في الهند (التي تضم ٩٣ في المائة من القوة العاملة).

اعتبارات رئيسية متعلقة بالتنمية في الهند

- إن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية يبدأ بالتعليم الابتدائي والعالي، حيث ينبغي زيادة التمويل وتحسين المناهج الدراسية، وإتاحة التعليم للجميع.
- ينبغي للدولة دعم افتتاح المزيد من الصناعات وتعزيز المهارات والمنتجات الأهلية.

- ينبغي تقديم الدعم في مجال البنى الأساسية لتعزيز التجارة والصناعة المحلية.
- ينبغي تيسير إنشاء الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم، مع قدر أقل من الإجراءات الروتينية الحكومية، نظرا لأن ٩٣ في المائة من القوة العاملة الهندية توجد في القطاع غير الرسمي.